مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
ISSN : 2602-7380
EISSN: 2773-2665
صليش عبد المالك، دربال إكرام، التدخل الإنساني بين ليبيا وبورما: عقلنة التدخل أم إزدواجية في المعايير ، ص ص. 181-196.
المجلد 05، العدد 01-2021

# التدخل الإنساني بين ليبيا وبورما: عقلنة التدخل أم إزدواجية في المعايير*

**أ/د. صايش عبد المالك**
عضو مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية،
كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة بجاية، بجاية، الجزائر.
abdelmalek.saiche@univ-bejaia.dz

**دربال إكرام**
طالبة دكتوراه عضو مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية،
كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة بجاية، بجاية، الجزائر.
ikram.derbal@univ-bejaia.dz

**الملخص:**

لا تخف على أحد الحالة التي آلت إليها الأوضاع السياسية، الأمنية والإقتصادية في ليبيا نتيجة التّدخل الدّولي تحت قرار مجلس الأمن رقم 1973، والذي أريد منه تحقيق نتائج معاكسة تماما للآثار الوخيمة التي يعيشها الشعب الليبي حاليا، ثم لما نرى ما يعاني منه مسلمو الروهينغا في بورما من إضطهاد وتقتيل من قبل سلطات دولة ماينمار لسنوات، ليكتفي مجلس الأمن فقط في إجتماعه بتاريخ 2017/09/13 بالتنديد بالعنف الذي تعاني منه هذه الأقلية ويدعو لتأمين وصول المساعدات، نطرح السؤال لماذا لم يكن هناك تدخل صارم لحماية المسلمين الروهينغا في بورما؟ هل هو تريث ناتج عن توجه دولي نحو عقلنة التّدخل الإنساني حتى يتم تفادي الآثار الوخيمة التي نتجت عن حالات التّدخل السابقة؟ أم هو تعبير عن إزدواجية المعايير، وأنّ التّدخل لا تحكمه الدواعي الإنسانية بقدر ما يخضع لمعيار معروف في العلاقات.

**الكلمات المفتاحية:**

التدخل الانساني، ليبيا، الروهينغا، إزدواجية المعايير.

* تاريخ إرسال المقال 2021/11/04، تاريخ مراجعة المقال 2021/11/22، تاريخ نشر المقال 2022/01/30

ISSN : 2602-7380
EISSN: 2773-2665
مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية
المجلد 05. العدد 01-2021
صليش عبد المالك، دربال إكرام، التدخل الإنساني بين ليبيا وبورما: عقلنة التدخل أم إزدواجية في المعايير ، ص ص. 181-196.

# Humanitarian intervention in Burma: rationalization of the intervention or double standards, double measures

## Summary :

Everyone knows the fate of the security, economic and political conditions in Libya, after the intervention of NATO under the Security Council Resolution No. 1973 in the application of the principle of the responsibility to protect. In Burma, the conditions for the application of the principle are met, but the Security Council has just condemned the acts of violence against the Muslim minority of Rohingyas and recommends facilitating the arrival of humanitarian aid. In the face of such genocide and mass deportation, why does the international community not act to protect my Muslim minority? Is this a reflection of a rationalization of the responsibility to protect to avoid negative effects? Or is it a kind of duplication of treatment, and that this principle is not subject to humanitarian considerations as much as it is subject to a classical norm of international relations which is the interest of states?

## Key Words :

Humanitarian intervention, Libya, Rohingya, double standards, double measures.

# Ingérence humanitaire en Birmanie: rationalisation de l'intervention ou dualité des critères (deux poids, deux mesures)

## Résumé :

Tout le monde connaît le sort des conditions sécuritaires, économiques et politiques en Libye, suite à l'intervention de l'OTAN, sous la résolution du Conseil de Sécurité n° 1973, en application au principe de la responsabilité de protéger, qui tendait à réaliser des objectifs diamétralement opposés à ceux que vit le peuple libyen. En suite, quand on voit ce qu'endurent les musulmans Rohingas comme persécution et assassinats par le pouvoir de l'Etat en Birmanie les conditions de Maynamar depuis des années, et dont le Conseil de sécurité des Nations Unies s'est contenté, lors de sa réunion du 13/09/2017, de dénoncer la violence dont souffre cette minorité et d'appeler à assurer l'arrivée des aides humanitaires, on peut s'interroger sur le pourquoi de l'absence d'une intervention ferme pour protéger les musulmans Rohingas en Birmanie. Ce tâtonnement reflète-t-il une tendance internationale vers

une rationalisation de l'intervention humanitaire afin d'éviter les conséquences désastreuses résultantes des interventions précédentes ? Ou bien c'est l'expression d'une dualité de critères, et que l'intervention n'est pas régie par des raisons humanitaires autant qu'il est soumis à une norme connue dans les relations internationales qui est l'intérêt des États.

**Mots clés:**

Intervention humanitaire, Libye, Rohingya, deux poids, deux mesures.

## مقدمة

لعقود عديدة كانت السيادة[1] مبدأ دوليا أساسيا يقوم عليه القانون الدولي وتنبني عليه العلاقات الدّولية السويّة، إذ أنّه يكفل لكل دولة أن تقوم بتسيير شؤونها الداخلية بكل حرية من دون تدخل من أطراف خارجية، على ذلك رفعت الأمم المتّحدة هذا المبدأ كشعار لتفادي كثير من النّزاعات التي يكون سببها تدخل الدول في شؤون بعضها البعض وتضمن بذلك تعايشها في إطار مبدأي السلم والأمن الدوليين، وأكثر من ذلك فإنها أقرّت ما يعرف بالمساواة في السيادة، وبذلك فهي توحي إلى أنّها لا تفرّق بين الدول على أساس عسكرية أو سياسية أو إقتصادية أو أيّ كانت إعتبارات التميز[2].

كما كان أيضا للدول المتحررة حديثا عن الإستعمار دورا بارزا في تكريسه وبعدا في دعمه، سعيا منها للحفاظ على إستقلالها الكامل ومنع كل محاولة من المستعمرين القدامى من محاولة فرض سياستها عليها بما يستبقي على مصالحها قائمة حتى مع فقدانها للتسيير المباشر فيها، وقد عرفت فكرة السيادة رواجا كبيرا بعد بروز الحركات التحررية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتنية، والتي حاولت أن تنسق جهودها لدعم إستقلالها في إطار منظّم بالخصوص في إطار ما يعرف بدول

[1] من الناحية التاريخية تجد فكرة السيادة جذورها في الخاصية التي كان يمتاز بها الملوك قديما وتجعلهم أرفع من الرعايا، ثم إتضحت في أوروبا نتيجة ظهور النظام الإقطاعي الذي مكّن مجموعة من ملاك الأراضي من بسط سيطرتهم على أقاليم معينة، فرفع الملوك فكرة السيادة التي تجعل كل من يقع ممالكهم يخضع لسلطتهم، وأن سلطة الإقطاعيين لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنازع سلطتهم، أنظر عن ذلك **سعاد الشرقاوي**، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، 1998، ص 61.

[2] تنص المادة 2 فقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة على مايلي: " تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. " راجع ميثاق الأمم المتحدة، متوفر في موقع المنظمة على الرابط التالي: http://www.un.org/ar

عدم الإنحياز (AAPSO)[3] والتي تمخّضت عنها حركة أوسع وأشمل والتي تعرف بدول عدم الإنحياز[4].

لكن المفارقة أنّ الأمم المتحدة التي أقرّت مبدأ السيادة أصبحت اليوم ترخّص وتشجّع أحيانا على إنتهاك هذه السيادة لتحقيق أهداف ترى أنها أولى بالحماية من السيادة، ونعني بذلك حماية حقوق الإنسان والسهر على تطبيق القانون الدولي الإنساني، بل وأحيانا تسعى إلى تكريس الديمقراطية أو للحفاظ عليها، ومن جانب آخر صارت دول العالم الثالث –ونعني بذلك بعض أنظمتها السياسية- تتوارى خلف هذا المبدأ لتعزيز حكمها و/أو البقاء فيه، لتعطي بذلك الذريعة الملائمة لدول أخرى للقفز على مبدأ السيادة وليظهر مبدأ موازي لها وهو ما يعرف بـ"التّدخل".

إذن فالتوجّه سار بعد ذلك نحو إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية على السّيادة، خصوصا وأنّ هذه الأخيرة أصبحت في ظل الدولة الحديثة ملكا للشّعب الذي ينبغي أن تعطى لحقوقه كلّ الأولوية[5]، لكن بمقارنة بسيطة بين الإضطهاد الذي تعاني منه الأقلية الرهينغية في بورما مع التّدخل الحازم الذي قام به المجتمع الدّولي في ليبيا تحت غطاء حلف الناتو، يدفعنا للتساؤل عن سرّ هذا الإختلاف في التعامل، هل هي نتيجة لتريث يتم عن محاولة عقلنة التّدخل الإنساني؟ أم هي إزدواجية معايير ناتج عن المحدّد الأساسي للسياسات الخارجية للدول آلا وهي المصالح؟

الكل يعلم عن المآل الذي آلت إليها الأوضاع السياسية، الأمنية والإقتصادية في ليبيا نتيجة تدخل حلف الناتو تحت قرار مجلس الأمن رقم 1973، والذي أريد منه تحقيق نتائج معاكسة تماما للآثار الوخيمة التي يعيشها الشعب الليبي حاليا، ثم لما نرى ما يعاني منه مسلمو

---

[3] إنبثقت هذه الهيئة من مؤتمر باندونغ بإندونيسيا المنعقد عام 1955، وهي منظمة دولية غير حكومية تكرس لمبادئ التحرر الوطني وتضامن شعوب العالم الثالث، وقد تم الإعلان عن تأسيسها كمنظمة باسم *مجلس تضامن الدول الآسيوية الأفريقية* خلال المؤتمر الأول للمنظمة الذي إنعقد في القاهرة حيث مقرها الدائم في 27 ديسمبر 1957، أنظر موسوعة وكيبديا على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org

[4] تأسست هذه الحركة سنة 1961 لتكريس المبادئ العشرة التي رفعها مؤتمر باندونغ، أنظر موسوعة وكيبديا على الموقع التالي: https://ar.wikipedia.org

[5] **صالح دجال**، حماية الحريات ودولة القانون، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2010، ص 25.

الروهينغا في بورما من إضطهاد وتقتيل من قبل سلطات دولة ماينمار لسنوات، ليكتفي مجلس الأمن فقط في إجتماعه بتاريخ 2017/09/13 بالتنديد بالعنف الذي تعاني منه هذه الأقلية ويدعو لتأمين وصول المساعدات، نطرح السؤال لماذا لم يكن هناك تدخل صارم لحماية المسلمين الروهينغا في بورما؟ هل هو تريث ناتج عن توجه دولي نحو عقلنة التدخل الإنساني حتى يتم تفادي الآثار الوخيمة التي نتجت عن حالات التدخل السابقة؟ أم هو تعبير عن إزدواجية المعايير، وأنّ التدخل لا تحكمه الدواعي الإنسانية بقدر ما يخضع لمعيار معروف في العلاقات الدولية؟ ونقصد من ذلك مصالح الدول وبالخصوص المصالح الإقتصادية للدول الكبرى.

## أولا: التدخل في ليبيا بين مسؤولية الحماية وحماية المصالح

ما إن إندلعت الأحداث التي عمّت كثير من الدول العربية حتى وصل صداها إلى ليبيا على عكس ما كان منتظرا، وبقدر سرعة إنتقال هذه الأحداث بقدر ما كان الرّد سريعا وعنيفا من قبل نظام القذافي، ثم كان أسرع من ذلك التدخل الدولي "لإحتواء الأزمة" !!! التي باتت تحتاج إلى إمعان جيد وتقييم ممحص للآثار التي أسفرت عنها.

لقد رأت المجموعة الدولية أن التدخل في ليبيا هو الحل الضروري لحماية المدنيين، فكان أن أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011[6]، الذي إقترحته كل من فرنسا تحت قيادة ساركوزي، والمملكة المتحدة تحت قيادة ديفيد كمرون، وفيما إمتنعت ألمانيا والبرازيل وروسيا عن التصويت وافقت الدول الأخرى على القرار بما في ذلك لبنان، جنوب إفريقيا، الغابون ونيجيريا، فجاءت موافقة ثلاثة دول إفريقية ودولة عربية على القرار كمفارقة أخرى تضاف للسرعة القياسية في التدخل، لكن المشروعية أعطيت في إطار الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة[7]، والشرعية تكمن في حماية المدنيين من العنف مثلما حدّده القرار في حدّ ذاته، هل تم بالفعل حماية المدنيين؟ ما هي الآثار غير المرغوب فيها التي ترتبت عن التدخل؟ نقطتان تستحقان التمعن.

---

[6] قرار مجلس الأمن رقم 1973 المؤرخ في 17 مارس 2011

[7] الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المواد 39 - 51 بعنوان "في ما يُتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان" - الفصل الذي يتضمَّن التفويض بإستخدام القوة.

## 1. من حماية المدنيين إلى إقحامهم

لا يختلف إثنان على أنّ الرّد على عنف نظام القذافي كان مبرّرا بسبب قسوته وتجاوزه لكل حدود التي بلغتها جميع النظم الشمولية لما تتعامل مع الحشود المعارضة لها، وهذا الذي جعل البعض يتحدث عن الحرب العادلة وتوافر جميع عناصرها في التدخل الذي تم بموجب القرار 1973 في ليبيا، والذي أعاد إلى الأذهان فكرة الحرب الإنسانية لأن العالم كان يرى نظاما يتعامل بوحشية منقطعة النظير مع شعب أعزل ليس له سوى مطالب سياسية، وهي التي أرفقت بالهدف الأساسي الذي من أجله تم التدخل.

ولكن السلطة التقديرية التي تتمتع بها الدول العسكرية الكبرى لتحديد الدول التي ينبغي أن يتم فيها التدخل، كالذي حثّ في الحالة الليبية يقود حتما للحديث عن مدى وجود أهداف خلفية للتدخل، وهو الذي سنعالجه في حيزّه، لكن قبل ذلك ينبغي تتبع الخارطة التي مرّ بها التوتر الليبي منذ بدايته في أوائل عام 2011 إلى غاية كتابة هذه الأسطر لنترك المجال للغة الأرقام لتعطينا بعض التفاصيل المثيرة حول الحرب العادلة التي يشترط "مايكل ولرز" فيها أن يكون الهدف النهائي منها هو إستعادة السلم[8].

لقد دام العدوان ما يناهز 8 أشهر وكان في الأسبوع الأول منه قد خلف ما يفوق الألف من القتلى والجرحى في بن غازي التي فقدت في يوم 20 فبراير 50 قتيلا، وسجل 150 قتيلا في مدينة البيضاء وإستمرت المجازر على حدّتها إلى أن تمّ التّدخل الرسمي للقوات الدولية في 19 فيفري من سنة 2011[9]، وبعد أشهر من القصف على مواقع محدّدة بدقة لأهداف مرسومة تمت المهمة بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، لتصبح ليبيا في فراغ سياسي وإنفلات أمني خطيرين[10]، والأدهى من ذلك أنّها تحوّلت إلى حلبة تتصارع فيها مصالح الدول صاحبة النفوذ التقليدي على غرار

[8] **Michael Walzer**, Guerres justes et injustes: Argumentation morale avec exemples historiques, Traduction Simone Chambon Anne Wicke, Folo essais, 2006.

[9] المصدر موسوعة وكيبيديا، الع عليها بتاريخ 2017/10/23، يمكن الإطلاع على الوثيقة بإتباع الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org

[10] **يوسف محمد جمعة الصواني**، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 120، نقلا عن **محمد عبد الحفيظ الشيخ**، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية.

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ودول أخرى حديثة العهد بالتدخل أرادت أن يكون لها نصيب من المصالح في ليبيا على غرار قطر وتركيا.

إنّ هاذين الفاعلين الجديدين حملا معهما معالم تيّار سياسي جديد يريد أن يفرض نفسه كقوة سياسية جديدة ونعني بذلك تيّار الإخوان المسلمين، الذي نجح في مصر ويريد الزحف نحو ليبيا بعد أن تمكن من التمركز في المجتمع الليبي نتيجة مصالحته مع النظام الحاكم، ثم كان المجال أيضا مفتوحا على الجماعة الليبية المقاتلة التي تعتبر أكثر التيارات الإسلامية تشدّدا فوجدت الفرصة سانحة لمحاولة تجسيد مشروعها في بناء دولة الخلافة الإسلامية[11].

على ذلك كانت ليبيا ما بعد الثورة أسوء منها ما قبل الثورة وذلك بسبب الإنفلات الأمني الكبير الناتج عن صراع مختلف الأطياف الليبية، الذي غدته طبيعة المجتمع الليبي القائم على أسس قبلية وعرقية وإنتشار الأسلحة التي تبرعت بها الدول المعنية مصلحيا بالصراع الليبي وخلقت بها مليشيات متناحرة مجسّدة بذلك فكرة قيام حرب بالوكالة في ليبيا بين جملة من الدول التي تريد السيطرة على منابع الطاقة[12]، فكان العنف هو المسيطر الأساسي على الساحة الليبية بما في ذلك الساحة السياسية، وهو الذي كان عاملا جاذبا للتنظيمات الإرهابية على غرار داعش والقاعدة، كما أدت هذه الأوضاع إلى إنتشار الجريمة المنظمة بكل أنواعها بالخصوص المتاجرة بالأسلحة وتهريب المهاجرين.

## 2. الأغراض الحقيقية للتدخل في ليبيا

بشهادة من العاملين في الجمال الإنساني فإن الضربات التي نفذها حلف شمال الأطلسي في ليبيا لم تكن كلّها تهدف إلى حماية المدنيين، كما عبّر عن ذلك القرار رقم 1973 بتوجيه ضربات إلى مواقع سياسية وعسكرية، فبعضها كان الهدف منه هو إمداد العون لقوّات المجلس

[11] راجع تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية بعنوان "التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا"، منشور بتاريخ 24 مارس 2011، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2017/1/24، متاح على الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Western_Military_Intervention_and_the_Future_of_Libya.aspx

[12] **محمد عبد الحفيظ الشيخ**، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل العربي، العدد 431 ص 104، 105، متاح على الرابط التالي:
http://www.causlb.org/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_3bed_alhafeez.pdf

الوطني الإنتقالي وتدمير القوى العسكرية للجيش الليبي ومن ثم إضعاف بل وإسقاط النظام القائم آنذاك[13]، وهذا الهدف إتّضح بعد ذلك بشهور لما تم تسليح المليشيات وإرسال المستشارين العسكريين إليها وهذا كله بتمويل من الأصول الليبية الموجودة في الخارج، ولم يجد المتدخلون حرجا في تغيير خطابهم لأنهم إعتبروا أن حماية المدنيين لن تتم إلا بتغيير النظام وإرساء قواعد الديمقراطية[14].

بعد مرور الوقت تم فعلا إسقاط النظام وإعدام القذافي بطريقة وحشية، لكن أين الديمقراطية التي وعد بها الغرب؟ وهل تمّ حماية المدنيين بالفعل؟، ذلك كله لم يتم لكن الأموال الليبية المجمّدة إستبيحت ونهبت لتمويل المستشارين العسكريين ولشراء الأسلحة وغير ذلك من الأغراض ثم كان الدور على حقول النّفط الذي وقع بعضه حتى بين أيدي الميليشيات والمنظمات الإرهابية، كما كان من صناع القرار من أراد أن يعاقب الرئيس الليبي نظرا للعلاقة الشخصية التي حامت عليها الكثير من الشبهات، ونقصد بذلك كل من الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي الذي مولت حملته الإنتخابية عام 2007 من قبل النظام الليبي بقيمة مالية قدرت بنحو 50 مليون يورو مقابل تخفيف حدة الضغط الذي كان ممارسا على ليبيا حسب تصريحات سيف الإسلام القذافي[15]، ورئيس الوزراء الإيطالي السابق سلفيو برلسكوني الذي كان له علاقات وطيدة جدا وغير مفهومة مع الرئيس الليبي السابق، إلى حد وصل به الأمر إلى التفكير في كيفية التخلص منه نظرا لما يسببه له من حرج على المستوى الدولي حسب ما كتبت الصحيفة الإيطالية (Il Fatto Quotidiano)[16].

ثم الذي يتتبع العلاقات الأمريكية الليبية طيلة فترة حكم القذافي سيلاحظ أنها كانت قائمة على الصراع والمناورة خصوصا على أعقاب حادثة لوكاربي، ولكنها منذ 2001 إتجهت نحو التحسّن تدريجيا رغبة من إدارة بوش في الإستفادة من النفط الليبي، ومنذ 2009 إنخرطت ليبيا

[13] **محمد علوان**، مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 36، متوفر على الرابط التالي: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue023/Documents/Siyassat23-2016_olwen.pdf

[14] **برونو بوميبه**، إستخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 93 ، العدد 884،G أيلول/ Sسبتمبر 2011، ص 7، 8.

[15] Source wikipedia, in https://fr.wikipedia.org/wiki/Affaire_Sarkozy-Kadhafi

[16] Voir : Berlusconi aurait voulu éliminer Kadhafi, la Tribune de Genève publié le 03/06/2013, consulté le 24/10/2017, in : https://www.tdg.ch/monde/europe/Berlusconi-aurait-voulu-eliminer-Kadhafi/story/23933168

مرة ثانية في المجتمع الدولي وأصبحت أكثر قربا من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الذي يفسر تريثها في بداية الأحداث وعدم إتخاذها موقفا واضحا، لكن لما إتسعت رقعة وحدة الإنتفاضة ركبت الموجة لتقود حملة إسقاط القذافي[17].

من الناحية العسكرية يتحدث الكثيرين عن وجود حرب بالوكالة على الإقليم الليبي، ويمكن إثبات ذلك من زوايا متعدّدة لتضاف لسرعة التدخل في ليبيا، ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه هي ثقل المعدات العسكرية التي تم تسخيرها، فالنظام الليبي الذي ليس بالنظام المحاط بجيش مسلح وقوي بل يمكن القول أن فرقة واحدة من المرينس الأمريكية يمكنها أن تصل إلى القذافي وتسقطه من الحكم، فلماذا إذا سخّرت الولايات المتحدة الأمريكية 120 وحاملتي طائرات وسفينتين برمائيتين وثلاثة غواصات، بينما شاركت فرنسا بما يقارب 100 طائرة وبريطانيا بـ20 طائرة وكندا بـ7 طائرات[18]، وعلى ذلك نتساءل من غير الشركات المتخصصة في الصناعات الحربية ستكون له مصلحة في تبذير كل هذه الأسلحة ومن سيقوم بدفع مقابلها أي تكلفتها المالية، إذا علمنا أن أمريكا خسرت ما معدله 50 مليون دولار شهريا وبريطانيا ما يعادل 160 مليون دولار[19].

ثم لما نحلل ما نتج عن إندلاع الإنتفاضة في ليبيا نفهم أنّ النّفط كان المحدّد الرئيسي للتدخل الأجنبي في ليبيا، فلقد أدت الأحداث التي وقعت في بنغازي وإندلعت إلى مدن أخرى إلى تعطل العمليات في مرافئ النفط الليبية، توقف تسع شركات نفط عالمية من ممارسة نشاطها في ليبيا، توقف في موانئ الشحن الليبي على البحر الأبيض المتوسط جراء أعمال العنف في ليبيا، وإجمالا فقد أدت الأزمة الليبية في أشهرها الأولى إلى خسائر بلغت 50 مليار دولار على الشركات الأجنبية.[20]

---

[17] **يوسف محمد الصوني**، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 431 من مجلة المستقبل العربي الخاص بشهر كانون الثاني/يناير 2015، ص 10، 11، متوفر على الرابط التالي: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_swani.pdf

[18] **زردومي علاء الدين**، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 129.

[19] نفس المرجع، ص 144.

[20] **زردومي علاء الدين**، المرجع السابق، ص 143.

## ثانيا: مسؤولية الحماية في بورما بين التريث وإزدواجية المعايير

على العكس من حالة ليبيا سنوات مرت على أزمة بورما مع ما خلفت من كوارث إنسانية مازال الترقب مستمرا لمعرفة كيف يمكن أن تتصرف المجموعة الدولية إزاء إزهاق أرواح الروهينغا، ولا نعرف أهذا التريث نابع عن محاولة عقلنة التدخل بغرض حماية المدنيين بسبب آثار التجربة الليبية وإنعكاساتها، أم هو إزدواجية في المعايير وفي كيفية التعاطي مع مختلف الحالات، وقبل أن نحاول تحديد ذلك ينبغي أن نعرف أولا ما هي المعايير القانونية والأخلاقية (العلنية ) للتدخل وما هي المعايير الحقيقية والذاتية (الخفية) له.

### 1. محددات التدخل لدواعي إنسانية

إنّ التّدخل الدولي تتحكم فيه عوامل عديدة حتى وإن كانت الأهداف الإنسانية هي الدافع الحقيقي منه، فهو بكل بساطة يمثل إنعكاسات لعلاقات القوة في النظام الدولي، فإمتلاك الدولة للقوة يؤهلها لإستعمالها لتحقيق مصالحها[21]، وعلى ذلك فالغالب أن التدخل الإنساني ما هو إلا ذريعة فقط بينما تكون مصالح الدول المتدخلة هي المحدد الرئيسي لتقرير التدخل وزمانه وكيفياته ومن يشارك فيه، وكل ذلك يخضع إلى إعتبارات إقتصادية بالأساس ثم سياسية وإجتماعية ودينية كذلك، ثم يأخذ في الحسبان كذلك قبل التدخل درجة التقبل داخليا والأعباء التي تنجر عنه وكيفيات تمويل الحملة العسكرية ومصالح الدول التي ستموله، ثم يتم أيضا دراسة الآثار المترتبة عنه وكيفية الخروج منه، وهذه المحددات رصدتها لنا التجربة التي بينت أنّ صنّاع القرار قد لا يتدخلون في الحالات الإنسانية التي تستدعي التدخل ويتدخلون في الحالات العكسية بذريعة إنسانية، وكل ذلك مراعاة لمصالح دولهم أو حتى لمصالح شخصية[22].

فنظريا تقسم محددات التدخل إلى قسمين أولها ذات طابع قانوني وأخلاقي والأخرى ذات أبعاد ذاتية مصلحية.

---

[21] **قريقة عبد السلام**، التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على إفريقيا (دراسة حالة دارفور)، دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جوان 2013، ص 50.

[22] **محمد عبد الحفيظ الشيخ**، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسوريا نموذجا)، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 43-44، صيف – خريف 2014، ص 129.

فالأبعاد القانونية الأخلاقية تكمن في حدة الأزمة الإنسانية التي تترجمها عدد الوفيات واللاجئين، وكذا درجة القساوة والعنف الممارسين على المدنيين على غرار المذابح والإغتصاب والتشويه والتعدّي على الفئات الأولى بالحماية كالأطفال والنساء، وتكمن أيضا في الوعي العام بالأزمة الإنسانية وتغطيتها إعلاميا والتي تظهر مؤشراتها من خلال الحيز الزماني والمساحة التي تخصّصها مختلف وسائل الإعلام للأزمة وذلك يؤثر بشكل مباشر على موقف الرأي العام من التدخل الإنساني أو عدم التدخل، ثم هناك أيضا شعور صناع القرار بواجب أخلاقي بضرورة التدخل وذلك سيتجلى في خطاباتهم السياسية ومدى تكرارها ومصداقيتها والتي يمكن لها أن تقنع الرأي العام الداخلي والدولي على حد سواء.

أما الأبعاد الذاتية المصلحية فتكمن بشكل أساسي في المصالح الإقتصادية وعلى رأسها الموارد الطبيعية كالبترول والغاز وبعض المعادن، كما يؤخذ في الحسبان مدى تأثير ذلك على التجارة الدولية بكون الدولة المتدخلة فيها تقع في منطقة إستراتيجية أو تضر بالاستثمارات الأجنبية الحيوية، وفي مرتبة ثانية تأتي المصالح الأمنية والجيوستراتيجية خاصة ما تعلق بالإرهاب ودور الدولة المتدخلة فيها في محاربة أو مساندة المنظمات الإرهابية ومدى التهديد الذي تشكله الدولة المتدخلة، ثم ينظر أيضا إلى إمكانية دعم التدخل لنفوذ الدولة المتدخلة في منطقة التدخل إذا كانت إستراتيجية أو أنها تكسر نفوذ دولة منافسة لها في مصالحها، ولا يستبعد أيضا مدى إمكانية إنتشار الصراع والتهديدات التي قد تنجر تصدع وتفكك المنطقة أو الدولة المتدخلة وأيضا إمكانية دعم النفوذ العسكري، ثم في مرتبة ثالثة تأتي المصلحة السياسية لصنّاع القرار كدعم الحملات الإنتخابية وإمكانية تشتيت الرأي العام عن قضايا أخرى داخلية تهدد المركز السياسي لصانع القرار.

وبالعودة إلى حالة الروهينغا في بورما فالمشكل كما يبدو في أنهم أقليّة دينية مضطهدة من قبل الغالبية البوذية، لكن فيما يبدو أن بورما لا تعترف دستوريا بهم كأحد مكونات شعب مينمار، بل تعتبرهم من البنغال الذين توافدوا إليها إبان الإستعمار البريطاني، وهذا الذي يفسر إبعاد هؤلاء إلى إقليم راخين الذي لا تتوافر فيه ظروف العيش أصلا ومع كون المسلمين يمثلون 42,7 من السكان إلا أنهم يعتبرون كمهارين غير شرعيين[23]، ويعانون أشد أنواع الإضطهاد من

[23] المصدر موسوعة وكيبيدا، وثيقة متوفرة على الراب التالي: https://ar.wikipedia.org

قبل المتطرفين البوذيين ومن قبل شرطة ماينمار، ووسط الضغط الممارس على سكان الإقليم أصبحوا تائهين بين دول جنوب شرق آسيا حيث فرّ ما بين سنتي 2012 و2015 ما يفوق عن 120 ألف نسمة من إقليم راخين[24]، لكن سنة 2017 عرفت منعرجا خطيرا في أزمة اللاجئين الروهينغا حيث بلغ عدد الذين وصلوا إلى بنغلاديش في شهر أوت من السنة المذكورة ما يفوق عن 582 ألف لاجئ[25]، وهو رقم رهيب إلا في نظر الدول الغربية.

## 2. توافر المحددات القانونية والأخلاقية وغياب المحددات المصلحية في بورما

قال المفوّض السامي، فيليبو غراندي، في كلمته الإفتتاحية خلال الإجتماع السنوي للجنة التنفيذية للمفوّضية السّامية لشؤون اللاجئين بأن "المجتمع الدولي يخيب أمل ملايين اللاجئين والنازحين داخلياً" وحث "العالم السريع التغير" إلى إعتماد أساليب وحلول جديدة لحماية اللاجئين، ودعا في نفس الوقت إلى بذل المزيد من الجهود من أجل وضع حد للصراعات وحلها للتخفيف من أزمة اللاجئين، وقد صرّح غراندي أنّ أزمة اللاجئين الروهينغا تعدّ واحدة من الأزمات الإنسانية الأسرع نمواً في التاريخ الحديث وأشار إلى أن "نصف مليون شخص من اللاجئين الروهينغا فروا في خمسة أسابيع فقط من أعمال العنف المرعبة في ميانمار بعد أن إنتُهكت حقوقهم تدريجياً طوال عقود"[26].

من ماذا يفر أزيد من نصف مليون نازح في غضون أقل من شهر غير الإضطهاد والمعاناة، القصص التي يرويها اللاجئون ترسم وضعا قاتما في بلد رئيسة وزرائه حائزة على جائزة نوبل للسلام، أطفال ونساء آلاف من الأطفال والنساء وألاف من المنازل والقرى أحرقت من أجل طرد المسلمين من أماكن عيشهم، في إجراء كان قد مهّد له سنة 1982 حين أصدر في ماينمار قانون ينزع صفة المواطنة عن الرهينغا، ثم حرموا من حقوق أخرى كالحق في الإنتخاب منذ 2015

[24] المصدر موقع ب ب س (BBC) مقال بعنوان : لماذا إنفجرت أزمة مسلمي الروهينغا؟، تاريخ النشر 15 ماي 2015، تاريخ الإطلاع 2017/10/24، متوفر على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic

[25] المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين متوفر على الرابط التالي: http://www.unhcr.org/ar/59c782f24.html

[26] المصدر موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مقال بعنوان: غراندي يدعو إلى بذل المزيد من الجهود لحل الصراعات، تاريخ النشر 2 أكتوبر 20117، تاريخ الاطلاع 2017/10/24، متوفر على الرابط التالي: http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2017/10/59d349190.html

والحق في الزواج إلا برخصة من السّلطات وعدم السماح لهم بالعمل إلا في القرى التي يسكنونها[27].

لاشك أن أحد الدواعي للتدخل الإنساني هي حماية حقوق الإنسان وإحالة من ينتهكونها إنتهاكا جسيما على المحكمة الجنائية الدولية[28]، وإن كان إقرارها إلى غاية عام 1990 كان مقرونا بموافقة أو بطلب من الدولة المتدخلة فيها، ومع ذلك فلقد أصبح اليوم التدخل لحماية حقوق الإنسان أمرا مشروعا ومتقبلا، فلماذا إذا لا يطبق ذلك على حالة مسلمي الروهينغا رغم علم المجتمع الدولي بتعرض هذه الأقلية إلى سلب حقوقها الأساسية منذ ما يزيد عن 30 سنة؟ بينما تدخل مجلس الأمن لحماية الديمقراطية في هاييتي في عام 1994 اعتبارا على أن حماية الديمقراطية يشكل جزء من حماية حقوق الإنسان، ثم نفس المجلس كان قد أصدر قرارا في عام 1991 بشأن مشكلة الأكراد[29] وإعتبر فيه أن القانون الدولي يستنكر جميع الإنتهاكات التي تمس حقوق الأقليات[30]، هذا القرار إتخذ في وقت كان عراق صدام حسين عدو للمصالح الغربية، أما في الوقت الحالي حيث أصبح يحقق مصالحها فإن الغرب يقف معارضا لإستقلال الأكراد رغم موافقة شعبه على ذلك في إستفتاء شهر سبتمبر 2017.

وتأكيدا على ترسيخ مبدأ مسؤولية الحماية في مجال حقوق الإنسان نشير إلى التقرير الشهير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" سنة 1999، والذي بين فيه أهمية إستخدام القوة لتحقيق الحماية الإنسانية وحماية حقوق الإنسان، وهو التوجه الذي كرس في

---

[27] La crise au rohingya, document de la commission européenne, in : http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/rohingya_fr.pdf

[28] **بوبكر الدين هبة**، التدخل الأممي لحماية حقوق ما بين الشرعية الدولية والأبعاد السياسية، الملتقى الوطني الأول حول "مستقبل العلاقات الدولية في ظل التطبيقات الراهنة لميثاق هيئة الأمم المتحدة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الواد، يوم 29 ماي 2013، ص 118.

[29] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 688، الذي إعتمد في 5 أبريل 1991، وهو القرار الذي إستخدمته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا كأساس لإقامة مناطق حضر الطيران في العراق من أجل حماية العمليات الإنسانية.

[30] Chantal Carpentier, la Résolution 688 (1991) du conseil de sécurité : quel devoir d'ingérence, Revue Etudes Internationales, vol 23, n° 2, Jun 1992, p 285.

تدخل حلف الأطلنطي في كوسوفو سنة 1999 الذي قال فيه السير "مارك جولدنج" أن هدفه لم يكن لمحاولة حل النزاع إنما لحماية حقوق الإنسان[31].

لكن في كل الأحوال تبقى مسألة حقوق الإنسان ليست مسألة ذات أولوية في مجال مسؤولية الحماية، والتي جاءت أساسا لمواجهة الحالات الإنسانية الخطيرة، حيث يكون الأشخاص يعانون القتل والإضطهاد والإغتصاب والتهجير القسري، وهي التي من أجلها رافع "ماريو بيتاتي" و "برنار كوشنير" عام 1980 بقولهما "**هل ندعهم يموتون**"، فالأحداث التي وقعت في شهر أوت 2017 صورت لنا بشاعة ما يعانيه الروهينغا المسلمون، وأكبر دليل على ذلك هو الرقم القياسي الذي تم تسجيله في نسبة اللاجئين الذين وصلوا إلى بنغلاديش، هل يكون هؤلاء الأشخاص قد فروا من شيء غير الإبادة الجماعية التي كانوا يتعرضون لها تحت غطاء مكافحة الإرهاب وكذا الإغتصاب وحرق الممتلكات والتهجير القسري، أليست هذه كلها جرائم تدخل في إختصاص القضاء الجنائي الدولي وتدل على حدة الأزمة الإنسانية في بورما؟

من زاوية التغطية الإعلامية لا شك أن العالم اليوم يعرف بمعاناة هذا الشعب الأعزل بفضل التقارير الصحفية التي نشرت في أقوى وأشد وسائل الإعلام تأثيرا على المستوى الدولي، على غرار (Le Monde Diplomatique) التي نشرت في 2014 مقالا تحدثت فيه عن الأبرتايد التي يعاني منها الروهينغا[32]، وكتبت (Washington Post) مقالا مؤثرا بعنوان " إبادة جماعية تحدث: لحسن الحظ نحن الأميركيون لدينا أمور أخرى نقلق بشأنها."[33] أما بالنسبة لصنّاع القرار فإن صنّاع القرار في المنظمات الدولية قد أقروا وجود مأساة إنسانية في بورما، من ذلك المفوض السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي والأمين العام للأمم المتحدة لكن لا أحد يشير إلى مسؤولية الحماية

أمّا صنّاع القرار لدى الدول فليس هنالك أي موقف من قبل قادة الدول الكبرى يشير إلى إمكانية التدخل ولا إلى ضرورة حماية مسلمي الروهينغا، فالكل يعلم أنّ إستجابة المجتمع الدولي

---

[31] **مسعد عبد الرحمن زيدان**، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتاب القانونية، مصر، 2008، ص 445، 446.

[32] **Warda Mohamed**, Des apatrides nommés Rohingyas, le monde diplomatique, Novembre 2014, in : https://www.monde-diplomatique.fr/2014/11/MOHAMED/50923

[33] **Christian Caryl**, A genocide is taking place. Luckily we Americans have other things to worry about, Washington Post, October 23, in : https://www.washingtonpost.com

لمسؤولية الحماية تصطدم بالمصالح الأساسية للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي تستعمل المنظمات الدولية وقواعد القانون الدولي وفق ما يتماشى مع مصالحها[34]، فمادامت هذه الدول الرئيسية المحددة للسّياسة الدولية لا تجد مصالح ذاتية لها في التدخل في بورما فلن يحدث ذلك.

## الخاتمة:

على الرغم مما سبق الإشارة إليه من أن مبدأ التدخل الإنساني أو ما يعرف بمسؤولية الحماية يخضع بالفعل لإعتبارات مصلحية أكثر منها للشرعية الدولية، وما توصلنا إليه من وجود إزدواجية في معايير التعامل مع الأزمات الإنسانية كما بينتها حالتي ليبيا وبورما، فإنه ما من شك في أن هذا المبدأ يعتبر جدا جوهري سواءا من الناحية القانونية أو الأخلاقية، حتى وإن كان في ظاهره يتعارض مع مبدأ السيادة.

ذلك أن السيادة كثيرا ما كانت غطاء لدى الدول الشمولية والأنظمة الإستبدادية لقمع شعوبها وتغييب حقوق الإنسان وقواعد الحكم الديمقراطية، بالموازاة مع كون مسؤولية الحماية غطاء للدول الكبرى للسعي لتحقيق مصالحها في المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية، ولذلك وجب التوسط بين ضرورات التدخل من أجل حماية الإنسانية وحقوق الإنسان، مع مراعاة مبدأ السيادة كلبنة أساسية لا يمكن أن يتم الإستغناء عنها في العلاقات الدولية السوية.

أما عن حالة بورما فلا شك أنها حالة تستوجب بالفعل التدخل العال والسريع والعاجل لحماية الأشخاص المضطهدين فيها، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم وتوطينهم وضمان الحماية لهم، مع ضرورة تحريك المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الإبادة التي تعرض لها المسلمون الروهينغا وتقديم كل المتورطين فيها إلى القضاء.

---

[34] **عادل حمزة عثمان**، الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني دراسة سياسية قانونية، المجلة السياسية والدولية عدد 20 سنة 2012، ص 8، متوفر على الرابط التالي: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27061